

الموضوع: تقرير أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة خلال العام 2019

بالإشارة الى دعوة اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2019/04/24 ، البند 7 ، واستنادا لأحكام المادة (6/هـ) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 ، مبين ادناه تقرير موجز عن اهم اعمال لجان الحاكمية المؤسسية خلال العام 2019:

اولا: لجنة التدقيق:

- تعد لجنة التدقيق احدى الدعامات الاساسية لمنظومة الحاكمية المؤسسية لدى البنك، حيث تساعد اللجنة مجلس ادارة البنك على الوفاء بمهامه ومسؤولياته وفقا لما نصت عليه التعليمات والقوانين السارية، وتتولى اللجنة تنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة لها بموجب ميثاق معتمد من قبل مجلس ادارة البنك، وقد قامت اللجنة بتنفيذ العديد من المهام والمسؤوليات خلال العام 2019 وأهمها ما يلي :
- (1) مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية الموحدة للبنك قبل عرضها على المجلس، وذلك للتأكد من صحة وسلامة أصول البنك وممتلكاته، ومن مدى كفاية المخصصات المرصودة مقابل التسهيلات الائتمانية، ومن كفاية رأس مال البنك بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية.
 - (2) مراجعة مدى شمولية نطاق التدقيق الخارجي لأعمال البنك والتوصية لمجلس الادارة بترشيح المدقق الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة، وذلك بعد التأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية.
 - (3) تقييم ومراقبة استقلالية المدقق الخارجي والتدقيق الداخلي سنويا وبشكل مستمر.
 - (4) الاجتماع مع المدقق الخارجي، ومدير الامتثال، ورئيس ادارة التدقيق الداخلي مرة واحدة سنويا دون حضور الادارة التنفيذية العليا للبنك.
 - (5) مراجعة واعتماد نطاق وخطة عمل التدقيق الداخلي السنوية، واستلام تقارير التدقيق الداخلي الصادرة المتضمنة نتائج وملاحظات التدقيق حول مدى كفاية وفعالية اجراءات وانظمة ادارة المخاطر والرقابة والحاكمية المؤسسية.
 - (6) مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي والتوصية لمجلس ادارة البنك من اجل الموافقة على اعتماده.
 - (7) مراجعة تقرير التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي المتعلقة بالتقييم السنوي لهيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، ومتابعة الاجراءات المتخذة حيال نقاط الضعف التي تتضمنها هذه التقارير.
 - (8) الاشراف المباشر على نشاط التدقيق الداخلي والتحقق من توفر الموارد الكافية من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم، والتحقق من عدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية، وتقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.
 - (9) متابعة الاجراءات اللازمة لمعالجة وتصويب ملاحظات التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي والملاحظات الواردة ضمن تقارير البنك المركزي الأردني.
 - (10) التأكد من التزام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك بمعايير تدقيق تكنولوجيا وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية وذلك عند تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

ثانيا: لجنة الحاكمية المؤسسية:

عقدت لجنة الحاكمية اربعة اجتماعات خلال عام 2019، وقد تمحورت اجتماعات اللجنة حول الامور الرئيسية التالية:

- (1) متابعة التزام البنك بدليل الحاكمية وتعليمات الحاكمية للبنك المركزي وتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الاوراق المالية ورفع تقارير دورية بذلك الى مجلس الادارة.
- (2) الاشراف على مراحل تطبيق استراتيجية البنك المعتمدة.
- (3) مراجعة اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة من حيث الالتزام بتعليمات الحاكمية وشمولية مهامها .
- (4) الاشراف على وضع الاسس السليمة للحاكمية المؤسسية للشركات التابعة بما في ذلك تحديد اطر علاقاتها مع البنك.

استنادا لتعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص الحاكمية المؤسسية وانطلاقا من حرص مجلس إدارة البنك الاستثماري على تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر، أنشأ مجلس إدارة البنك لجنة إدارة المخاطر والامتثال وبحيث تهدف الى التأكد من ان كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك او من الممكن ان يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفؤ للتخفيف من اثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن اطار المخاطر المعتمد بالإضافة الى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية وترفع التقارير الى مجلس الإدارة حول مدى الامتثال في البنك.

قامت اللجنة بعقد خمسة اجتماعات سنوية اعتيادية وفيما يلي ملخص حول الأنشطة الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال عام 2019:

- 1) مراجعة ميثاق اللجنة قبل اعتماده من المجلس.
- 2) مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- 3) مراجعة سياسات إدارة المخاطر والامتثال لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- 4) مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى البنك قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة و التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مخاطبة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير الى مجلس الادارة حولها.
- 5) مراجعة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة ومناقشة نتائج الاختبارات ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد.
- 6) الإشراف على تطبيق منهجية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وفق المعيار المحاسبي للتقارير المالية رقم (9).
- 7) اعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة غسل الاموال وتمويل الارهاب، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك ادارة الامتثال ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها ومراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال والتحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد.
- 8) مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك ورفعها الى مجلس الادارة لاعتمادها، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- 9) المراجعة الدورية للتقارير/الاحصائيات الواردة من إدارة المخاطر وإدارة الامتثال ومناقشتها.

رابعا: لجنة الترشيحات والمكافآت

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس إدارة البنك الاستثماري ثمانية مرات خلال العام 2019، وقد كانت أهم مناقشاتها وقراراتها ما يلي:

- 1) التأكد من الاختيار المناسب لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ترشيح الأشخاص المؤهلين للانضمام الى الإدارة التنفيذية.
- 2) التأكد الدوري من إجراء فحص الاستقلالية لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى التأكد من إعادة إجراء فحص الملائمة لأعضاء المجلس وإدارة البنك التنفيذية.
- 3) تقييم عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكافة أعضائه بما فيهم رئيس المجلس وبما يضمن قيام كل جهة بالمهام المنوطة بها وفقا لأفضل المعايير والممارسات المصرفية السليمة والحيثية.
- 4) التأكد من كفاءة عمليات الاختيار والتعيين والاستمرار بمتابعة ودراسة السوق المصرفي المحلي للتأكد من تنافسية البنك وقدرته على استقطاب الكفاءات المتميزة والحفاظ عليها من خلال منظومة متكاملة من التعويضات (رواتب ومزايا ومكافآت وحوافز وقروض موظفين).
- 5) التأكد من كفاءة عمليات وأنشطة التوعية والتدريب والتطوير لمجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين لتمكين البنك من تحسين قدراتهم ومهاراتهم وامكانياتهم بما يعزز فرص التطور والتقدم الوظيفي.
- 6) متابعة تطوير نظام مراجعة وتقييم الأداء لأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين بالاستناد إلى الإدارة بالأهداف من خلال وضع أهداف ومؤشرات أداء شاملة وتغطي كافة الجوانب وتراعي عامل المخاطر.
- 7) مراجعة وتقييم أداء المدير العام وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالاستناد إلى مبدأ الإدارة بالأهداف وضمان اشتغال تقييم المدير العام على معايير تغطي الأداء المالي والإداري للبنك، بالإضافة إلى الاطلاع على تقييم أداء الموظفين.
- 8) توسيع قاعدة التأمين بإضافة التأمين المهني لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في البنك والشركات التابعة لحماية البنك ومساهميه وإداريه من اي أخطار ناشئة عن قرارات غير سليمة تم اتخاذها بحسن نية.